

## الطبقة الوسطى والتنوير في فجر النهضة

د. رءوف عباس

يرتبط التنوير بالطبقة الوسطى، وبفئة المثقفين منها على وجه التحديد، فهي التي جاءت نتاجا للتغير الإجتماعى الذى صاحب ما لحق بالمجتمع المصرى من تغير فى النصف الأول من القرن التاسع عشر على يد محمد على، ذلك التغير الذى تولدت عنه أزمة إجتماعية وسياسية، مثلت - بالدرجة الأولى- مأزق الطبقة الوسطى حديثة النشأة، التى سعت للخروج منه عن طريق نقد الواقع الثقافى التقليدى الذى لا يتوافق مع ما تحقق من تغير إجتماعى، كما سعت لطرح الأفكار الجديدة التى تعبر عن مصالحها وعن رؤيتها للنهوض الذى تراه ملائما لمصر.

ولا يعنى ذلك أن الطبقة الوسطى قد اهتدت إلى إطار فكرى معين إتخذت منه منهجا لنقد التراث الثقافى، أو تصور محدد لمعالج حركة التغير المنشود، فقد اختلفت رؤى فئة المثقفين من أبناء تلك الطبقة باختلاف مواقعها الإجتماعية ومناخ ثقافتها. ونتج عن ذلك الإختلاف تعدد للأطروحات التى قدمتها فى فجر النهضة الذى يمتد منذ الربع الأخير للقرن الماضى حتى مطلع هذا القرن.

\*\*\*

فقد تكونت الطبقة الوسطى المصرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر نتيجة تطور نظام الملكية الزراعية على نحو تدريجى، حتى إستقرت الملكية الفردية للأرض الزراعية مع مطلع العقد الأخير من ذلك القرن.<sup>1</sup> فكانت طبقة زراعية أساسا تستمد مصالحها من الملكيات التى حصلت عليها فى ظروف التطور السياسى والإقتصادى الذى شهدته مصر فى تلك الحقبة، مثلت - فى رأى أنور عبد الملك<sup>2</sup> - "القطاع الزراعى للبورجوازية المصرية"، وهم من درجنا على تسميتهم "أعيان الريف". وقد تمتع هؤلاء بنفوذ كبير على الفلاحين بحكم إمتلاكهم لأداة الإنتاج (الأرض). وحدث تغير ملحوظ فى دينامية هذه الطبقة فى الربع الأخير من القرن الماضى نتيجة تحول مصر إلى مزرعة كبرى للقطن، والإندماج السريع للإقتصاد المصرى فى السوق العالمية، فتحول أثرياء التجار إلى إستثمار فائض أموالهم فى الأرض الزراعية، كما إجتذبت المدن - وخاصة القاهرة ولاسكندرية- عددا كبيرا من أعيان الريف الذين إختاروها مكانا لسكناهم، وإن ظلوا يتابعون شؤون الزراعة متابعة دقيقة.<sup>3</sup>

ويزحف الأعيان على المدن، إتصلوا بالإستقرابية التركبية الحاكمة، كما إختلطت بهم شريحة أخرى من الطبقة الوسطى تمثلت فى أولئك الذين أتاحت لهم فرصة التعليم الحديث فى مدارس محمد على وإسماعيل، وجاءوا من بين صفوف الفلاحين الصغار (حيث كان التعليم مجانيا فى مدارس الدولة حتى أوائل عصر إسماعيل) فى إطار خطة الحكومة الرامية إلى توفير الكوادر اللازمة للإدارة المصرية. فإتسع التعليم حيناً، وإنكمش أحيانا فى حدود حاجة الحكومة إلى الموظفين، وهى سياسة إستمرت تحت حكم الاحتلال البريطانى، وإن فقد التعليم مجانيته عندئذ<sup>4</sup>، فسدت الطريق أمام فرصة الحراك الإجتماعى لأبناء صغار الفلاحين، وأصبحت تلك الشريحة الإجتماعية التى أوجدها نظام التعليم الحديث من "الأفندية" تأتى من أبناء أعيان الريف والحضر، ومن أبناء ضباط الجيش والأفندية أنفسهم.

وعلى كل أصبح المتعلمون من موظفى الحكومة (كبارهم وصغارهم) يعبرون أصدق تعبير عن الطبقة الوسطى المصرية، وإستطاع بعضهم أن يتسرب إلى شرائحها العليا من خلال الترقى فى وظائف الدولة، والحصول على هبات الأرضى التى منحها إسماعيل -على وجه الخصوص- للبارزين منهم مثل: رفاعة الطهطاوى، وعلى مبارك وعبد الله فكرى، وغيرهم من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش (بما فيهم أبناء الفلاحين الذين وصلوا إلى رتبة القائمقام)، ومنهم من نجح فى الوصول إلى تلك الشرائح الإجتماعية العليا من خلال المصاهرة، وغير ذلك من الروابط التى جعلت فئة المتعلمين تعليما حديثا (الأفندية) يعبرون عن مصالح الطبقة الوسطى المصرية أصدق تعبير، ويتعالمون -غالبا- على الأحوال الإجتماعية التى خرجوا منها.

وكان من بين المتعلمين الذين حسبوا على الطبقة الوسطى خريجي الأزهر الذين وجدوا فى وظائف الحكومة بقطاع التعليم والأوقات مكانا لهم، وإستطاع بعض كبارهم (العلماء) أن ينالوا حظوة عند الحكام وبعضا من إنعاماتهم جعلتهم

<sup>1</sup> راجع التفاصيل فى: رءوف عباس حامد، النظام الإجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة 1837 - 1914، دار الفكر الحديث القاهرة 1972؛ على بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر 1813 - 1914، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1978.

<sup>2</sup> انظر: أنور عبد الملك، نهضة مصر، تكون الفكر ولأيدى يوجيه فى نهضة مصر الوطنية 1805 - 1892، هيئة الكتاب، القاهرة 1983، ص ص 90-95.

<sup>3</sup> قدم سعد زغول فى مذكراته صورة دقيقة لما كانت عليه حال الأعيان من سكان المدن، ومتابعاتهم المباشرة لزارعاتهم. انظر: مذكرات سعد زغول، تحقيق عبد العظيم رمضان، ج 6، القاهرة 1993.

<sup>4</sup> للمزيد من التفاصيل راجع: محمد أبو الاسعاد، سياسة التعليم فى مصر تحت الاحتلال 1881 - 1922، القاهرة 1987.

يندمجون ضمن كبار الملاك، كما كان لبعضهم الآخر مصالح تجارية ذات بال. وشاركهم تلك المنزلة الإجتماعية بعض شيوخ الطرق الصوفية.<sup>5</sup>

وإضافة إلى الشريحة العليا من الطبقة الوسطى التي ضمت كبار الملاك الزراعيين وجناحهم المثقف من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش والعلماء، الذين لعبوا دور الجناح المعتدل الموالي للسلطة، كانت الشرائح الأخرى لتلك الطبقة تتمثل في متوسطى الملاك الزراعيين (وبينهم أيضاً- فريق من الأعيان والعمد) من سكان الريف، ومن صغار التجار وأصحاب الحرف والمهنيين وصغار موظفى الحكومة من سكان المدن.

وارتبطت الشرائح المتوسط والدنيا من الطبقة الوسطى بتطور مجتمع المدينة منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر. فكانت المدن - وخاصة القاهرة والاسكندرية- مركز إستقطاب يجمع الناس للعمل بأجهزه الحكومة ومؤسساتها. ولعب المهنيون (أصحاب المهن الحرة) دوراً هاماً فى مجتمع المدينة، وهم من الذين إنحدروا من أصول ريفية، وتلقوا تعليمهم بمدارس مصر الحكومية أو مدارس الإرساليات الأجنبية أو بعض معاهد وجامعات أوروبا، ونفروا من العمل فى الحكومة، فاشتغل بعضهم بالمحاماة أو الطب أو المقاولات، وأصبحوا عند نهاية القرن يعبرون عن مصالح سكان المدن من المصريين، كما لعبوا دوراً هاماً فى قيادة العمل السياسى الوطنى وخاصة فى مطلع هذا القرن.

وإتصل بهذه الفئة "الأفندية" من صغار موظفى الحكومة الذين كانوا يقيمون بالمدن، إذ كانت الوظائف الصغرى من نصيب المصريين لأن الوظائف الكبرى كانت حكراً على الأتراك ثم أصبحت قسمة بينهم وبين الإنجليز تحت الإحتلال البريطانى. وإضافة إلى هؤلاء، كان أبواب الحرف التقليدية -التي ظلت تقاوم عوامل الإضمحلال التي جرها عليها التبعية الإقتصادية وشدة المنافسة الأجنبية- من أهم عناصر الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى بالمدن المصرية.

ورغم ما إتسمت به الطبقة الوسطى من ضعف نتيجة عدم تهيئة الفرص لنمو مجتمع المدينة فى ظل الهيمنة الأجنبية على الإقتصاد المصرى، وفى ظروف السيطرة الأجنبية فى عهد الإحتلال البريطانى، إلا أن الطبقة الوسطى المصرية -على إختلاف شرائحها الإجتماعية- لعبت دوراً هاماً فى حركة التنوير منذ فجر النهضة، فخرج من بين صفوفها حملة مشاعل الفكر على إختلاف توجهها تهم ومشاربهم الثقافية، وعبرت بصدق عن الضمير المصرى، من خلال أطروحاتها الخاصة بالحقوق الدستورية للأمة، ومسألة الانتماء الوطنى، وتحديد نهج النهضة على نحو ماسنرى فى هذا العرض الموجز.

## الحقوق الدستورية

رغم التطور الذى أدخله الخديو إسماعيل عام 1866 بإقامة "مجلس شورى النواب"، الذى تم إنتخاب أعضائه إنتخاباً محدوداً من بين العمد والأعيان إضافة إلى عدد من مثلى الأرسطراطية التركية، فإن ذلك التطور لم يسفر فى بداية الأمر - عن إبراز موقف الطبقة الوسطى المصرية من فكرة الحقوق الدستورية للأمة، وإن كان جناحها المثقف على وعى تام بها من خلال ما طرحه الطهاوى من أفكار حولها فى كتاباته المختلفة، غير أنه كان ملتصقاً بالسلطة الأوتوقراطية، متمتعاً بإبعاماتها، مقتنعاً بفكرة "المستبد المستنير"، بل إن الطهاوى نفسه لم يشر صراحة أو ضمناً إلى أهمية إقامة نظام دستورى فى مصر، فيما عدا إشارات إلى ضرورة إلتزام الحاكم بالشرعية ومشورة أهل العلم، ثم لا يسأل عن عمله إلا امام الله وحده.

وعندما أنشأ الخديو إسماعيل مجلس شورى النواب، كان يريد تحقيق غرضين: أولهما؛ أن يبدو أمام أوروبا بمظهر الحاكم العصرى الدستورى فيخطى بتأييدها السياسى له فيما يطمح إليه من توسيع إستقلال مصر الذاتى؛ وثانيهما، رغبتة فى توريث الأعيان بأشراكهم فى سياسته المالية، وتنفيذ ما يعن له إصداره من قرارات. ولما كان الأعيان هم القيادات الطبيعية للريف، فإن تمثيلهم فى مجلس شورى النواب يجعل إستجابة الفلاحين للقرارات المالية الصعبة التي تصدرها الحكومة أمراً مضموناً.

وإحتاج الأعيان إلى عشر سنوات من التلمذة السياسية (1866 - 1876) حتى يتمرسوا بالحياة النيابية، ويدركوا أهميتها، ويتجاوزوا دائرة الإهتمام بالمصالح الزراعية من حيازة وري وصرف وغيرها، إلى أفق سياسى أرحب، مستقيدين من حاجة الخديو إلى مساندتهم له ضد التدخل الأجنبى الذى يحد من سلطته السياسية، ويضر فى نفس الوقت - بمصالح البلاد الإقتصادية، التي تمسهم مسا مباشراً بحكم كونهم من كبار المنتجين ودافعى الضرائب، وأصحاب المصلحة فى القرض الوطنى (سندات الروزنامة، ودين المقابلة)، فإنتهزوا الفرصة لتوسيع نصيبهم فى المشاركة السياسية من خلال طرح فكرة الحقوق الدستورية للأمة.

وكانت الظروف التي مرت بها البلاد فى تلك الحقبة وراء هذا التطور الذى طرأ على نخبة الطبقة الوسطى، فقد إزدادت وطأة التدخل الأجنبى فى شئون البلاد بحجة حماية مصالح الدائنين، وبدأ الضغط الأوروبى يتحول إلى وصاية صارمة على الشئون المالية للبلاد تمثلت فى " صندوق الدين " والمراقبة الثنائية، ثم "المحاكم المختلطة". واشتطت الحكومة فى جباية الضرائب فى وقت بلغت فيه أحوال الفلاحين حداً كبيراً من سوء، ولعبت الصحافة دوراً هاماً فى تنوير الأذهان من خلال المقالات التي كانت تنشر بأقلام تلاميذ جمال الدين الأفغانى وغيرهم من الكتاب المصريين والشوام. كما أن بعض

<sup>5</sup> إنظر: السكندر شولش، مصر للمصريين - أزمة مصر الإجتماعية والسياسة 1878 - 1882، تعريب رءوف عباس، القاهرة 1983، الفصل الأول.

عناصر الطبقة الوسطى من المثقفين، وضباط الجيش، وبعض أعضاء مجلس شورى النواب، إتصلوا بالمحافل الماسونية الموجودة في مصر، وتبادلوا الأفكار بشأن الأزمة السياسية والاجتماعية بشكل أدى إلى خلق نوع من الروابط التي تبلورت فيما بعد في المشروع السياسي الذي عرف باسم "برنامج الحزب الوطني".<sup>6</sup> ونبه إعلان الدستور في الدولة العثمانية (1876) الأذهان إلى الحقوق الدستورية لرعاية الدولة ومن بينهم الشعب المصري، كما إنتهزت الصحافة فرصة قيام الحرب بين الصرب والترك (1876)، ثم بين الروس والترك (1877)، لتتحدث عن مطامع أوروبا في الشرق، وتحذر المصريين من الإستعمار. وأدى ذلك كله إلى نمو الروح الوطنية، وتكوين (رأى عام) بين نخبة الطبقة الوسطى المصرية من المثقفين والأعيان كان له إنعكاساته على دورها السياسي، ووعيتها بالحقوق الدستورية.<sup>7</sup>

وتجلى ذلك في بيان الرد على الحكومة في دور إنعقاد مجلس شورى النواب (يناير 1879) بشكل بارز، تم التركيز فيه على حقوق الأمة الدستورية لأول مرة في تاريخ مصر السياسي الحديث، جاء فيه: "نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها، المدافعون عن حقوقها، الطالبون لمصلحتها التي هي في نفس الأمر مصلحة الحكومة، نرفع إلى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجميل حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب، الذي هو أساس المدنية والنظام وعليه مدار العمران، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التي هي منبع التقدم والترقي، وهو الباعث الحقيقي على بث المساواة في الحقوق التي هي جوهر العدل وإنصاف...."<sup>8</sup>

فاليان يعكس قدرا لا بأس به من التأثير بالفكر الليبرالي، كما يعكس الإحساس بالإنتماء الوطني، فالنواب هم "نواب الأمة المصرية" وهم وكلاء الشعب المصري. والنظام النيابي "أساس المدنية وعليه مدار العمران" وهو تعبير عن "الحرية"، و"المساواة في الحقوق". فهم بذلك يسجلون في وثيقة رسمية أن الحكم النيابي حق طبيعي للأمة.

وبلغت ثقة النواب بأنفسهم حد الإحتجاج على الحكومة لإغفالها الرد على إقتراحاتهم التي قدموها لها، على أساس أن إبداء النواب لهذه الإقتراحات من "الحقوق المقدسة، ولاشئ فيه مما يخل بالقوانين العادلة".<sup>9</sup> وفي مقام آخر إحتج النواب على صدور قرارات دون الرجوع إلى المجلس، نجدهم يشارون إلى "حقوق مجلس النواب المقدسة التي لا يصح إنتهاكها". ويطالبون الحكومة بأن تعترف للمجلس بحقه الكامل في النظر في كل أمر من أمور البلاد.<sup>10</sup>

لم يكن نضال طبعة الطبقة الوسطى المصرية من أعضاء مجلس شورى النواب موجها ضد وزارة نوبار التي عرفت بـ "الوزارة الأوربية"، والتي جسدت ذروة التدخل الأجنبي في شئون البلاد، وقلصت سلطات الخديو، مانصرة من النواب للخديو ودعمها لموقفه فحسب، بل كان تأكيدا للحقوق الدستورية للأمة، إقتضى تجميع صفوف النخبة الإجتماعية في جبهة واحدة وطنية بدأ تكوينها من خلال إتصالات تمت بين مختلف فصائلها، ومشاورات واسعة دارت في إجتماعات عقدت في مارس - ابريل 1879 شارك فيها نحو ثلاثمائة من ممثلي الأعيان والذوات الأتراك وكبار الموظفين وضباط الجيش والعلماء والتجار وبطريك الأقباط وحاخام اليهود، وقد أطلقوا على أنفسهم اسم "الجمعية الوطنية"، وأطلقت بعض الصحف المعاصرة عليهم اسم "الحزب الوطني".<sup>11</sup>

وإتفق أعضاء "الجمعية الوطنية" على صياغة بيان بما إستقر الرأي عليه تضمن إقتراح تسوية مالية عارضوا بها مشروع وزير المالية (الإنجليزي)، يجعل البلاد قادرة - بضمائنتهم- على الوفاء بديونها، وطالبوا بتشكيل وزارة وطنية لا يشترك فيها أى عنصر أجنبي، وإصدار دستور على النمط الأوربي يأخذ بمبدأ المسؤولية الوزارية، على أن يتم تعديل لائحة المجلس بمعرفة النواب أنفسهم. وأعلنوا قبولهم إعادة "المراقبة الثنائية" على مالية البلاد لتأمين حقوق الدائنين، والتأكد من جدية المشروع الوطني لتسوية الديون. وصيغت بنود ذلك البيان في شكل مذكرة أصبحت تعرف باسم "اللائحة الوطنية" وقع عليها المشاركون في "الجمعية الوطنية".<sup>12</sup>

ومهما قيل عن وجود بعض أصفياء الخديو إسماعيل بين المشاركين في الحوار وفي صياغة البيان، وما ذهب إليه بعض الباحثين من أن الأمر لا يعدو مجرد تمثيلية سياسية أخرجها الخديو، فإن سياق الأحداث يؤكد أن "اللائحة الوطنية" جاءت تجسيدا لمطالب النخبة المصرية، وترجمة لمصالحها التي صادفت قبولا عند الخديو إسماعيل في وقت كان يخوض فيه آخر مراحل الصراع في مواجهة ممثلي المصالح المالية الأجنبية. ودليلنا على ذلك إستمرار الجبهة الوطنية في ممارسة معارضتها للتدخل الأجنبي بعد الإطاحة بإسماعيل، وتحالفهم مع الضباط الوطنيين بقيادة أحمد عرابي، هذا فضلا عما تضمنه البيان من إصرار على وضع دستور عصري يفسح لممثلي الأمة مجال المشاركة في السلطة. ولعل نص خاتمة البيان، أو "اللائحة الوطنية" يعبر عن ذلك أصدق تعبير: "وقد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلات ماهو مقتضى إجراؤه في تسوية إيرادات الحكومة، وتسوية تسديدات ديونها ومصاريها على وجه ما توضح به، بحيث أن الحضرة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة، وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار في بلاد أوروبا. وأما

<sup>6</sup> Sabry, M. La Genese de l' Espeit National Egyptien 1863- 1882 paris 1924, pp 142- 43

<sup>7</sup> أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية 1876 - 1882، دار المعارف 1965، ص ص 68 - 87.

<sup>8</sup> عبد الرحمن الرفاعي، عصر إسماعيل، ج 2، ص ص 160 - 162.

<sup>9</sup> نفس المرجع، ص 164.

<sup>10</sup> التجارة، عدد 3، 8 / 2 / 1879.

<sup>11</sup> التجارة، عدد 5 / 4 / 1879.

<sup>12</sup> التجارة، عدد 9 / 4 / 1879.

إنتخاب أعضائه فيكون بموجب لائحته الموجودة، إنما يلزم تعديلها بكيفية إنتخاب النواب المماثلة له في أوروبا... أما مجلس النظار فيكون تعين رئيسه بأمر الحضرة الخديوية، والرئيس ينتخب النظار... وهذا المجلس يكون مفوضا تفويضا تاما في جميع إجراءاته، ومسئولا أمام مجلس النواب في جميع إجراءاته المختصة بالداخلية والمالية"<sup>13</sup>.

فقد حرصت النخبة الإجتماعية على الإستفادة من اللحظة التاريخية التي جعلت الخديو في حاجة إلى مساندهم، لمقايسة تأييدهم له بالحقوق الدستورية للأمة. وقد بدأ شريف باشا -الذي شكل الوزارة نزولا على رغبة ممثلي الأمة- إعداد مشروع الدستور (بمساعدة خبير قانوني نمساوي)، غير أن خلع إسماعيل (26 يونيو 1879) حال دون إصداره، فتأخر مدة عامين حتى تم إصداره تحت ضغط تحالف الطبقة الوسطى بزعامة العسكريين في أعقاب مظاهرة عابدين الشهيرة (9 سبتمبر 1881) التي قادها عرابي.

وأكدت قيادة الطبقة الوسطى المصرية تمسكها بالحقوق الدستورية للأمة وحرصها على إقامة مجلس نيابي كامل الحقوق وفق النظام الديمقراطي اللبرالي، وذلك في المذكرة التي وقع عليها 1600 من الأعيان والتجار والعلماء، وقدمها وفد منهم إلى شريف باشا، جاء فيها:

"لما كان لا ينتظم نظام العالم، ولايقوم قوام الهيئة الإجتماعية إلا بالعدل والحرية، حتى يكون كل إنسان آمنا على نفسه وماله، حرا في أفكاره وأعماله، مما فيه سعادته وحسن حاله، وهذا لا يتأتى إلا بإيجاد حكومة شورية عادلة لا تشوبها شوائب الإستبداد، ولا تتطرق إليها طوارق الفساد، إتخذت الممالك المتمدنة العادلة مجالس ملية من نبهاء أممها ينوبون عنها في حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها، ويكونون الواسطة الحقيقية في تنفيذ ما تصدره الحكومات من الأحكام العادلة... تجاسرنا بعرض هذا راجين... صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس نواب لأمتنا المصرية يكون له ما لمجالس الأمم الأوروبية المتمدنة من الحقوق الشرعية إزاء هيئة الحكومة..."<sup>14</sup>.

وهكذا دعم قادة الطبقة الوسطى المصرية حركتهم السياسية ضد إستبداد الخديو توفيق بطلب إقامة حكم ديمقراطي، يقوم على العدل والحرية و المساواة وسيادة القانون، ويكفل الحريات الأساسية وخاصة حرية التعبير وحرية العمل. وإن كان أصحاب الوثيقة لم يشيروا إلى نظام الإنتخاب، وإن كان يفهم ضمنا أنه قد يصاغ على نمط نظم الإنتخاب في أوروبا عندئذ، وكانت تلك النظم تحصر حق الانتخاب في شرائح معينة من دافعي الضرائب، أى تجعله قاصرا على نخبة الطبقة الوسطى.

وعلى كل، تشكل مجلس شورى النواب وفق لائحة 1866، التي كانت تقضى بأن يتولى شيوخ القرى إختيار المندوبين، على أن يقوم المجلس فور إنعقاده- بوضع نظام جديد للإنتخاب يراعى فيه إشتراك الأهالي في إختيار النواب. وتولى محمد سلطان باشا رئاسة المجلس<sup>15</sup>، فكان بذلك أول من تولواها من أعيان المصريين، إذ كان الخديو يعين دائما أحد كبار رجال الأرستقراطية التركية رئيسا للمجلس.

وإذا كان النواب قد أصروا على التمسك بأن يكون للمجلس كامل الحقوق التشريعية بما في ذلك الرقابة على الميزانية العامة، فلم يستجيبوا لضغوط الدول الأجنبية وتهديداتها، غير أنهم ما لبثوا أن تراجعوا عندما تجمعت في الأفق نذر التدخل العسكري الأجنبي. فهم بحكم كونهم من كبار الملاك يحرصون على مصالحهم، فيركنون على الإعتدال. ولكن عندما بدأ القتال ضد الإنجليز، نجدهم يؤيدون أحمد عرابي، ويساهم معظمهم في المجهود الحربي، حتى إذا وقعت الهزيمة، علت أصوات المصالح الخاصة على ماعداها، فقبلوا بالتعاون مع سلطات الإحتلال.

غير أن تخلى الشريحة العليا للطبقة الوسطى المصرية عن التمسك بالحقوق الدستورية للأمة لم يضع حدا للمطالبة بتلك الحقوق، فقد إنتقل زمام العمل الوطني إلى أيدي ممثلي الشريحتين المتوسطة والدنيا من تلك الطبقة تحت الإحتلال البريطاني، يساندهم نفر قليل من مثقفي الأعيان. ومن هؤلاء جاء رجال "الحزب الوطني" بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد، فألى جانب موقف الرفض للإحتلال والمطالبة بالجلء، أصر الحزب الوطني على المطالبة بالدستور، وبفانون إنتخاب يحقق تمثيل الأمة تمثيلا حقيقيا، ولا يقتصر حق الإنتخاب على فئة معينة دون غيرها. وقام الحزب بجمع توقيعات نحو 62 ألف شخص من الأعيان والمثقفين والتجار والحرفيين والطلاب على عرائض للمطالبة بإنشاء مجلس نيابي وإصدار الدستور، ونظم الحزب المظاهرات العامة لهذا الغرض في ربيع 1908.<sup>16</sup>

وارتفع مد المطالبة بالدستور في شتاء عام 1910، فقدم أعضاء "الجمعية العمومية" المشايخين للحزب الوطني إقتراحات بمنح الأمة مجلسا نيابيا يراعى فيه تمثيل الأمة تمثيلا حقيقيا. ودارت مناقشات بين الأعضاء حول هذه المقترحات إنتهت بإنتصار وجهة نظر المطالبين بالدستور، فإتخذت الجمعية قرارا بمطالبة الحكومة بإيجاد "مجلس ينوب عن الأمة، له رأى قطعي في إدارة أمور البلاد الداخلية، من إدارية ومالية وغيرها، وتدبير شئونها المحلية، على أن يكون رأيه تقريريا في مشروعات القوانين واللوائح التي تطبق على الأهالي، وفي تقرير الضرائب والرسوم..."، وذلك دون المساس بالمعاهدات

<sup>13</sup> الرافي، المرجع السابق، ص 184.

<sup>14</sup> الرافي، الثورة العرابية، ط3، ص ص 191 - 192.

<sup>15</sup> الوقائع المصرية، 27 / 12 / 1881.

<sup>16</sup> الرافي، محمد فريد، ص ص 69 - 73.

الدولية وغيرها من المصالح الأجنبية التي تنظمها إتفاقات دولية، مع تعديل نظام الانتخاب بشكل يكفل زيادة عدد الأعضاء إلى حد "تتحقق فيه النيابة عن الأمة بمعنى أكمل من الحالة الراهنة"<sup>17</sup>.

ولكن مد حركة المطالبة بالدستور ما لبث أن انحسر بسبب ما لحق بالحركة الوطنية من تمزق نتيجة الفتنة الطائفية التي أعقبت إغتيال بطرس غالي (1910 - 1911)، وما ترتب عليها من تنكيل الحكومة بالحزب الوطني، ومصادرة صحفه، والزج ببعض قادته في السجن. وسعت الحكومة لإحتواء حركة المطالبة بالدستور، فصرح الخديو توفيق في إفتتاح دور إنعقاد "الجمعية العمومية" عام 1912 أن الحكومة بصدد النظر في تعديل نظام الانتخاب وتوسيع حقوق المجلس النيابي. وفي العام التالي، أقامت سلطات الإحتلال هيئة نيابية جديدة حلت محل النظام النيابي الشكلي الذي أقيم في بداية الإحتلال البريطاني. غير أن المجلس الجديد الذي سمي "الجمعية التشريعية" كان محدود الصلاحيات، ولم يعمر سوى فصل تشريعي واحد (يناير - يونيو 1914)، ثم عطلت الإجتماعات بسبب قيام الحرب العالمية الأولى وإعلان الحماية على مصر.

ورغم قصر عمر "الجمعية التشريعية" فقد لعبت فيها الشريحة المتوسطة من الطبقة الوسطى دورا بارزا داخل الجمعية التشريعية - رغم قلة عدد ممثليها- فتزعمت تيار الدفاع عن الحقوق الدستورية للأمة عند نظر مسألة رئاسة الوكيل المعين للجلسات في حالة غياب الرئيس، وإستطاعت أن تنظم معارضة قوية داخل الجمعية، حشدت وراءها الرأي العام - من خلال الصحافة- فكان ذلك إيذانا بإنتقال قيادة العمل السياسي دفاعاً عن الحقوق الدستورية للأمة إلى أيديها، وهو ما برز في حركة "الوفد المصري" بعد الحرب.

ومن الملاحظ أن الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى المصرية طرحت مفهوما لحقوق الأمة تضمن بعداً إجتماعياً. وقد تجلى ذلك في خطب بعض ضباط الثورة العربية الذين طالبوا برفع الظلم الإجتماعي عن كاهل الفلاحين، وإنتقدوا إستبداد كبار الملاك وتعسفهم في التعامل مع الفلاحين، ونبهوا هؤلاء إلى أنهم أصحاب الحق في الأرض التي يفلحونها وليس سادتهم من كبار الملاك.

وقد عبر الله النديم عن ذلك أصدق تعبير، فهو يعد لسان حال تلك الشريحة الإجتماعية، إذ كان كثير الإنتقاد لسلوكيات الأثرياء الذين يميلون إلى الإستبداد والإستبعاد، ويتسلط الحكام منهم على المواطنين الضعفاء، فهم أعداء طبيعيون لمبدأ المساواة بشرعون من القوانين ما يضمن مصالحهم. ودعا النديم إلى إطلاق حرية الفكر. كذلك أشار أحمد عرابي -في محاضر التحقيق بعد فشل الثورة- إلى أن الأسباب التي دعت إلى تبنى الجيش لمطالب الأمة هي "عدم الأخذ بالعدل والمساواة في المعاملات"<sup>18</sup>.

ولما كان الحزب الوطني يعبر عن الشريحتين المتوسطة والدنيا من الطبقة الوسطى نجد الزعيم محمد فريد يولي غياب العدالة الإجتماعية إهتماما خاصا، فأشار في خطبة إلى ما للسياسة الضريبية من آثار سلبية على الفلاح المصري جعلته ضحية ظلم فادح. ودعا إلى إصلاح حال الفلاح المصري الذي يعد -في رأيه- "أتعس فلاح في العالم" لأن حالته المعيشية لم تتغير "بل هي حياة بؤس وشقاء". كما أشار إلى مشاركة العمال للفلاحين في بؤسهم نتيجة إستبداد أصحاب الأعمال بهم، وغياب التشريع الذي يحفظ لهم حقوقهم.<sup>19</sup>

وقد برزت مسألة الديمقراطية الإجتماعية من خلال الحركة النقابية المصرية التي تصاعدت في العقد الأول من هذا القرن، وفي كتابات بعض المثقفين من أمثال سلامة موسى، وشبلي شميل، ومصطفى المنصوري، لتصب بعد ذلك في الحركة الإشتراكية في أعقاب ثورة 1919، التي لعبت الطبقة الوسطى دور القيادة فيها، ودعمت حركة "الوفد المصري" للمطالبة بالإستقلال ومقاومة العدوان على دستور 1923.

## الإنتماء الوطني<sup>20</sup>

ويرتبط ذلك الدور الفعال للطبقة الوسطى - بشرائحتها المختلفة- في حركة التنوير التي تمثلت في المناداة بالديمقراطية الليبرالية، بظهور الفكرة "الوطنية" كما عبر عنها رفاعه الطهطاوي ومصطفى كامل، وأحمد لطفى السيد، وغيرهم. ولم يكن ذلك التعبير مجرد طرح لفكرة مستمدة من التأثير بأوروبا وإنتصار الحركة القومية فيها في القرن التاسع عشر فحسب، بل كان نتاجا لما شهدته مصر من تطور خلال ذلك القرن جعل منها قوة إقليمية كبرى في عهد محمد علي، لعب كل من التعليم الحديث والجيش الحديث دورا هاما في نمو شعور بالإنتماء إلى وطن له خصوصية، شمل أبناء الطبقة الوسطى عامة والمثقفين منهم خاصة. وجاء تجسيد رفاعه الطهطاوي لفكرة "الوطنية" في كتابه "مناهج الأبواب" تنويجا للتغيرات التي شهدتها مصر على مدى نصف القرن، ولم تكن تعبيرا عن "حلم طوباوي" أو "بشارة" بمستقبل منشود على نحو ما ذهب إليه البعض.

<sup>17</sup> مضابط الجمعية العمومية، جلسة 24 / 3 / 1910.

<sup>18</sup> غالي شكرى، من الحق الألهي إلى العقد الإجتماعي، القاهرة 1993، ص ص 128-130.

<sup>19</sup> الرفاعي، محمد فريد، ص ص 148 - 150.

<sup>20</sup> راجع التفاصيل في: الرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، بيروت 1968 ؛ محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، جرن، القاهرة 1983 ؛ نبيه بيومي، تطور فكرة القومية العربية في مصر، القاهرة 1975.

فقد بدأ ينمو بين أبناء الطبقة الوسطى المصرية -نموا ونبؤا- شعور هجين يجمع بين الانتماء لأمة إسلامية ولوطن له خصوصيته هو مصر، بين من خدموا بالجيش المصري، ومن تلقوا تعليمهم بالمدارس الحديثة في مصر والخارج. وعندما تأكد وضع مصر الإقليمي في إطار تسوية 1840 وفرمانات 1841 و 1873 التي جعلت من السيادة العثمانية سيادة إسمية، وجعلت من مصر "كيانا" خاصا في إطار الدولة العثمانية يخطى باستقلال ذاتي كامل، ومع ظهور علم المصريات واكتشاف ماضي مصر الغابر، قوى الشعور الوطني عند أبناء الطبقة الوسطى المصرية، وإن ظل إنتماءهم الوجداني لدولة لخلافة الإسلامية يتفاوت بين القوة والفتور.

وعبر رفاعة الطهطاوي عن المزج بين الفكرة الإسلامية والفكرة الوطنية في كتاباته المختلفة، وكان أول من استخدم مصطلح "الوطن" في العصر الحديث، لا باعتباره معنى مجرد، ولكن ليعني به مصر ذاتها. ومعنى "الوطنية" عنده قريب من معنى "العصبيّة" عند ابن خلدون، فهو شعور التضامن الذي يجمع بين أبناء المجتمع الواحد ويشكل أساس القوة الاجتماعية. ثم يضيف قائلا: "المؤمن أخ المؤمن... فجميع ما يجب على المؤمن لأخيه، يجب على أعضاء الوطن في حقوق بعضهم على بعض لما بينهم من الأخوة الوطنية فضلا عن الأخوة الدينية، فيجب أنبا لمن يجمعهم وطن واحد التعاون على تحسين الوطن وتكميل نظامه فيما يخص الوطن وإعظامه وغناه وثروته". وعند حديثه عن "حب الوطن" نجده يقصد الشعور المشترك الذي يربط بين سكان مصر، فمصر عنده إقليم مميز مستمر تاريخيا منذ أيام الفراعنة، وهي إن كانت جزءاً من "الأمة الإسلامية" إلا أنها كانت دائماً ذات تاريخ مستقل، ولذلك فجميع من يعيش على أرضها يكونون الجماعة الوطنية. ويرى أن من حق الذين يشتركون في صنع "المنافع العمومية" (أى الإنتاج الإقتصادي) للوطن الواحد أن يتساووا في الحقوق والواجبات، وفي طابعها الحرية الدينية الكاملة وحسن المعاشرة. فالوطنية عنده تقوم على أساس مادي قوامه المصالح المشتركة، وليس على أساس معنوي عاطفي.

فاذا وضعنا في إعتبارنا أن أفكار الطهطاوي عن "الوطنية" وردت في كتب أعدت للقراءة في المدارس أيام الخديو إسماعيل، أدركنا مدى تأثيرها على الجيل الذي تربى في ظل نظام التعليم الحديث، وعاش شبابه في عهد الإحتلال البريطاني، وأدركته الشيخوخة عند وقوع ثورة 1919، وهو الجيل الذي أحس إحساسا عميقا بمصريته دون أن يتخلص من إنتمائه الأمة الإسلامية.

وفي هذا الإطار يمكننا فهم مغزى شعار "مصر للمصريين" الذي رفعته الثورة العربية، وتعبير "الأمة المصرية" الذي ورد في أدبيات الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ورغم تمسك مصطفى كامل بالروابط التي تربط مصر بالدولة العثمانية نجده لا يقبل أن يتنازل المصريون عن إمتيازات بلادهم التي كفلتها لهم الفرمانات التي حددت وضع مصر الدولي فيقول: "رمانا الطاعون بأننا نريد أن نخرج الإنكليز من مصر لنعطيها لتركيا كولاية عادية، أى أننا نريد تغيير الحاكمين، لا طلب الإستقلال والحكم الذاتي. وما هذه التهمة إلا تصريح بأن علوم الغرب وأدابه -التي نقلت إلى مصر من مدة قرن من الزمان- مازادتنا إلا تمسكا بالعبودية والمذلة، وأن معرفتنا لحقوق الأمم وواجباتها لم ترشحنا إلا أن نكون عبيدا أرقاء. فهذه التهمة هي سبة للمدنية والمتمدنين، وقضاء على الأمة المصرية أنها لا ترقى أبدا، ولا تبلغ مبلغ غيرها من الشعوب".

ورأى مصطفى كامل أن "الوطنية" شعور بالإنتماء إلى الأمة وبالمسؤولية تجاهها، وهذا الشعور لا يكمن في اللغة والدين، وإنما يكمن في أرض مصر ذاتها. فهو يتعنى بمصر وماضيها العظيم، "لأن مصر -وهي جنة الدنيا- لا تستحق أن يداس شرفها بالأقدام، ونصبح فيها -نحن أبناءها الأجزاء- مقوتين غرباء". فهناك رابطة معنوية بين أبناء الوطن الواحد بغض النظر عن العقيدة الدينية، فيذهب مصطفى كامل إلى أن الوطنية تجمع المسلمين والأقباط الذين عاشوا معا قرونا طويلة، فلا خلاف بين الإنتماء إلى دين معين والشعور الوطني، بل الدين الحق -عنده- يُعَلِّمُ الوطنية الحقّة.

ويعد أحمد لطفى السيد أول من طور مفهوم الوطنية المصرية نحو الفكرة القومية، بل كان أول من استخدم مصطلح "الجامعة القومية المصرية"، فيقول: "إن أول معنى للقومية المصرية هو تحديد الوطنية المصرية. نريد بها الوطن المصري، والإحتفاظ به، والغيرة عليه غيره التركي على وطنه، والإنجليزى على قومته، لا نجعل أنفسنا مشاعا وسط ماسمى بالبانسلامزم (الجامعة الإسلامية)، تلك الجامعة التي يوسع بعضهم معناها فيدخل فيه أن مصر وطن لكل مسلم..."

وقد عد لطفى السيد الجامعة الإسلامية فكرة إستعمارية، لأن الدول -عنده- تقوم على المصلحة المشتركة لا على الشعور الدينى المشترك. كذلك نجده يرفض فكرة العروبة، وإنتماء مصر إلى الأمة العربية، ويرى أن العروبة لا تتجاوز حدود الجزيرة العربية.

وجدير بالذكر أن قيادة ثورة 1919 -سعد زغول والوفد- كانت تنتمى إلى نفس الإتجاه الذى عبر عنه أحمد لطفى السيد. فهم يرون أن لمصر شخصية قومية متميزة، وتحول الشعور الوطنى الفياض الذى صنع ثورة 1919 إلى تيار "قومى مصرى" تجلى في الأدبيات السياسية وفي الفن (محمود مختار وسيد درويش).

## نهج النهضة

ولعل البحث عن طريق للنهضة يلحق مصر بركب الحضارة الحديثة كان من أبرز ما قدمته شريحة المثقفين من الطبقة الوسطى المصرية لحركة التنوير. فقد حسم محمد على الأمر بالإتجاه إلى أوروبا، والإستعانة بعلمها وخبرائها لبناء الدولة القوية الحديثة التى يشدها. وتجلت آثار هذا الإتجاه فيما تحقق من تغيير، وفي بناء الجيش الحديث، ومقام حوله من

مشروعات صناعية حديثة، ومدارس أقيمت على النمط الغربي، وحركة ترجمة عظيمة دارت لها مطابع بولاق لتخرج مايزيد على الألفى كتاب نقلت إلى العربية، إضافة إلى ما جادت به قرائح رجال التعليم من كتب ثم تأليفها.

كان إختيار محمد على لطريق التحديث وأسلوبه لهما - سابقا للجدل الذى أثير على ساحة الفكر العربى عامة والمصرى خاصة بحثا عن نهج للنهضة، بل كان سابقا لفكرة النخبة أيضا، ولعل ذلك يفسر قيام رفاة الطهطاوى بتبرير سياسة محمد على القائمة على الإستعانة بالأوربيين فى مختلف نواحي الإصلاح والمؤسسات الجديدة فى مستهل كتابه "تخليص الإبريز"، فنجده يدافع عن محمد على، ويؤكد أن الإستعانة بالأوربيين جاءت للإستفادة من "علمهم وفضلهم" حتى تنهض مصر من كبوتها، تلحق بركب التقدم.

فطريق النهضة عند الطهطاوى يرتكز على التقدم المادى والتقدم المعنوى، أو ما أطلق عليه " التمدن المادى... والتمدن المعنوى"، فالتقدم المادى يقوم على تحقيق "التقدم فى المنافع العمومية؛ كالزراعة والصناعة والتجارة"، والتقدم المعنوى "هو التمدن فى الأخلاق والعوائد والآداب". ورأى الطهطاوى ضرورة تكامل الركيزتين المادية والمعنوية لتحقيق التقدم الحضارى، الذى لا يتم إلا بالعلم الذى يجب على الدولة رعايته ورعاية المشتغلين به حتى تصل إلى "التمدن". ولذلك حذو الطهطاوى التزود بعلوم أوربا المختلفة التى تعين مصر على تحقيق التمدن، ولعب الدور الأكبر فى نقل العلوم والمعارف الأوربية إلى اللغة العربية من خلال حركة الترجمة الكبيرة التى تمت بجهده وإشرافه.<sup>21</sup>

وسار على مبارك فى نفس الإتجاه، أى إتخاذ العلم الحديث طريقا للنهضة وإقتباس ما ينفع من الغرب لتحقيق النهضة. فألى جانب ما بذله من جهد لتنظيم المدارس فى عهد خلفاء محمد على، وإهتمامه بالمدارس العليا فى عهد إسماعيل على وجه الخصوص، وإنشائه دار الكتب وقاعة المحاضرات العامة، ودار العلوم، وإهتمامه بنشر الثقافة العملية من خلال مجلة "روضة المدارس" التى أسند تحريرها إلى رفاة الطهطاوى، فكانت بحق منارا للتطوير فى ذلك العهد، نجد على مبارك يودع كتابه "علم الدين" أفكاره الخاصة بنهج النهضة، فملا الكتاب بمعلومات قيمة عن الشرق والغرب ومظاهر الحضارة الأوربية، ملفتا الأنظار إلى ما يمكن إقتباسه من الجوانب النافعة لتلك الحضارة للاستعانة بها على نهضة الشرق عامة ومصر خاصة.

غير أن المنهج الإصلاحى الإنتقائى الذى يرى أن إقتباس علوم الغرب ونظمه التى لا تتعارض مع قيم المجتمع العربى وتراثه، والذى عبرت عنه نخبة المثقفين الذين تعلموا فى أوربا، وعلى رأسهم رفاة الطهطاوى وتلاميذه، وعلى مبارك، لا يمثل ما إجمعت عليه نخبة الطبقة الوسطى المصرية من تصور لمنهج النهضة. فالشريحة ذات الثقافة الإسلامية كانت تخشى أن يؤدى الإقتباس من الغرب إلى غلبة النفوذ الثقافى الأجنبى على الموروث الإسلامى.

وقد عبر عن ذلك الشيخ محمد عبده فى كتاباته، فهو لا يعارض إقتباس ما ينفع الأمة من العلوم الحديثة التى تساعدها على التقدم، ولكنه أراد ربط كل التغيرات بمبادئ الإسلام وثقافته. فالإسلام عنده يتضمن المنهج العقلى، والنظام الإجتماعى والخلقى، الذى يجعله صالحا لأن يكون أساسا للحياة الحديثة. ويقتضى ذلك إعادة تحديد ماهية الإسلام الصحيح، والنظر فى مقتضياته بالنسبة للمجتمع الحديث. ومن ثم لا يجب على المصرين أن يقلدوا أوربا تقليدا أعمى، فيقول:

" إن أرباب الأفكار منا الذين يرومون أن تكون بلادنا، وهى هى كبلاد أوربا - وهى هى - لا ينجحون فى مقاصدهم، ويضرون أنفسهم بذهاب أتعابهم أدرج الرياح، ويضرون البلاد بجعل المشروعات منها على غير أساس صحيح، فلا يمر زمن قريب إلا وقد بطل المشروع، ورجع الأمر إلى ما كان...".

ورأى الشيخ محمد عبده أن التربية والتعليم هى طريق الخلاص فيقول:

"إن الذين يرومون الخير الحقيقى لوطنهم، يجب أن يوجهوا إهتمامهم إلى إتقان التربية ونشر التعليم، إذا أن إصلاح نظام التربية والتعليم فى البلاد يجعل وجوه الإصلاح الأخرى أكثر يسرا. ولكن الذين يتخيلون أن نقل أفكار الغرب وعاداته إلى بلادهم سيصل بها - بعد زمن وجيز - إلى درجة من المدينة تماثل مدينة الغرب، هؤلاء يخطئون خطأ كبيرا، فهم يبدؤون بما هى فى الحقيقة نهاية تطور طويل المدى...".

ويؤكد خطر التقليد النمطى للحضارة الأوربية بقوله:

"إننا نخشى لو تمادينا فى هذا التقليد الأعمى، وإستمر بنا الأخذ بالنهايات الزائدة قبل البدايات الواجبة، أن تموت فينا أخلاقنا وعاداتنا، وأن يكون إنتقالنا عنها على وجه تقليدى أيضا، فلا يفيد...<sup>22</sup>

ويشترك عبد الله النديم مع الشيخ محمد عبده فى تأكيد أهمية التمسك بالتراث الإسلامى، وإتخاذ دعامة للنهضة، وخاصة جانبه المتصل بالقيم الخلقية، مع الأخذ بالعلوم الحديثة فيما يساعد على تقدم الأمة، وتدعيم أواصر الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط، والإهتمام بالصناعة الحديثة، مع توفير المناخ الملائم للإنتاج والإبداع. أضف إلى ذلك الإهتمام بحرية

<sup>21</sup> محمود فهمى حجازى، أصول الفكر الحديث عند الطهطاوى، ص ص 79 - 92.

<sup>22</sup> على المحافظة، الإتجاهات الفكرية عند العرب فى عصر النهضة 1798 - 1914، ص ص 161 - 163.

الفكر والنشر وتعميم المعرفة، تحقيق العدل والمساواة من خلال حكم دستوري، والإهتمام بتنشيط الحياة الثقافية من خلال الجمعيات العملية والأدبية.<sup>23</sup>

لقد أجمعت نخبة المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى التي ساهمت في تحديد نهج النهضة، على ضرورة السير في طريق التحديث الذي أثبت فعاليته بما تحقق في مصر في القرن التاسع عشر من تغيرات، وما أقيم فيها من مؤسسات الدولة الحديثة على يد محمد علي وخلفائه. ولكن تلك النخبة كانت لا تقبل بـ "التغريب"، فهي تسلم بضرورة الإقتباس من الغرب، غير أنها تريده إقتباساً بقدر محدود لا يمسح الشخصية الحضارية لمصر، ولا يضر بخصوصيتها. فإذا كانت قد قبلت الأخذ بعلوم الغرب عن طيب خاطر، فهي تتردد كثيراً أمام فكر الغرب وقيمه الإجتماعية والخلقية، وتتنظر إليه نظرة تنتضح بالشك والريبة وخاصة ما إتصل منه بالتشريع وفك الإرتباط بين الدين والسلطة السياسية.

\*\*\*

لقد إنعكست ظروف النشأة والتطور الخاصة بالطبقة الوسطى المصرية ذات الطبيعة الخاصة، والتي كانت نتاجاً لتغير فرض من أعلا كان ذا طابع براجماتي، ولم تأت نتاجاً لتطور طبيعي للمجتمع المصري، على بنيتها ودورها في حركة التنوير، فكان ذلك التناقض بين شرائحها المختلفة بإختلاف ظروف تكوينها. غير أن ذلك التناقض لم يحل دون تحقيقها لدرجة من الوعي الغريزي الذي جعلها تتكاتف دفاعاً عن مصالحها حتى بلغت حد الثورة، وتتمسك بلحقوق الدستورية للأمة التي تعنى – في نهاية الأمر – إتاحة الفرصة أمام النخبة للمشاركة في السلطة، وحماية مصالح الطبقة الوسطى بتقييد الحكم الأوتقراطي المستبد. وهذا الوعي الغريزي كان وراء تبنيها لفكرة الإنتماء الوطني التي عكست بصورة أو بأخرى- الإحساس بالذات وبخصوصية مصر، وهو الذي كان وراء تصور طليعتها المثقفة لنهج النهضة الذي كان على مصر أن تسلكه لتلحق بركب التقدم بإعتباره الطريق الوحيد لإستمراريتها في عصر حافل بالتحديات.

<sup>23</sup> نفس المرجع، ص ص 167 – 168.